

٧ - تؤكد أهمية النظر على نحو أوفي في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة^(١٢٨) في سلام على أساس ميثاق الأمم المتحدة :

٢ - تلاحظ مع القدير الدور الهام الذي أداء الإعلان في تعزيز السلم العالمي والأمن الدولي والتفاهم المشترك والتعاون المفيد للجميع :

٣ - تطلب إلى جميع الدول لا تدخر جهداً في سبيل تنفيذ الإعلان على أنه وجه على الصعيدين الوطني والدولي وفي سبيل زيادة دوره على الصعيدين الوطني والدولي من خلال التقيد الدقيق بالمبادئ الواردة في تلك الوثيقة .

الجلسة العامة ٧٣

٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨

٨٧/٤٣ - استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون « استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي » .

وإذ تدرك تزايد الترابط بين الدول ، وعدم وجود بديل في عالم اليوم لسياسة التعايش السلمي والانفراج والتعاون بين الدول على أساس المساواة . بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية أو العسكرية ، أو نظمها السياسية والاجتماعية ، أو حجمها وموقعها الجغرافي .

وأقتناعاً منها بأن إيجاد حل شامل عادل للمشاكل الدولية الملحة ، مثل تحقيق السلم والأمن ، ونزع السلاح والتنمية ، لا يمكن كفالته إلا عن طريق المفاوضات التي تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وتشترك فيها جميع البلدان على قدم المساواة .

وإذ تكرر الإعراب عن اقتناعها بأن للعمل المتعدد الأطراف دوراً متزايد الأهمية في بحث المجتمع الدولي المتواصل عن أمن دائم ،

وإذ تعيد تأكيد دور الأمم المتحدة بوصفها محفلاً لا غنى عنه لإجراء المفاوضات والتوصيل إلى اتفاقيات بشأن التدابير الرامية إلى تشجيع وتعزيز السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تؤكد ضرورة قيام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والأمن ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، بالإسهام بمزيد من الفعالية في تعزيز السلم والأمن الدوليين بالوسائل حلول للمشاكل والأزمات التي لم تحسس بعد في العالم .

الجلسة العامة ٧٣

٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨

٨٧/٤٣ - الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام

إن الجمعية العامة ،

إذ ترى أن عام ١٩٨٨ يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام^(١٢٩) .

وإذ تكرر أن تعزيز السلم يعبر أحد المعايير الرئيسية للأمم المتحدة وأن تحقيقه هو أعز أهداف شعوب العالم ،

وإذ ترحب بالترويج الفعال لفكرة إعداد المجتمعات للعيش في سلام ، من جانب الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية . كما يتجلى في تقارير الأمين العام المعدة وفقاً لقرارات الجمعية العامة ٧٣/٣٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨^(١٣٠) ، ١٠٤/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١^(١٣١) ، و ١٥٧/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤^(١٣٢) .

وإذ ترحب أيضاً بالمشاركة المتزايدة للحركات السياسية والاجتماعية والدينية الكبرى في تعزيز السلم ،

وإذ تشير إلى فرارها ٩١/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تنفيذ الإعلان ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن مسألة إعداد المجتمعات للعيش في سلام قد أعطيت مكانة بارزة في الاحتفالات بالسنة الدولية للسلام ،

وإدراكاً منها لتصميم الدول علىبذل جهود تهدف إلى إيجاد عالم أكثر سلاماً وأمناً من خلال نزع السلاح المموس .

وإذ تدرك التوفيق المناسب للإعلان وللخبرة المكتسبة في سياق تنفيذ مبادئه وأهدافه ،

(١٢٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة . الدورة الثالثة والأربعون . الملحق رقم ١ (A/43/1) .
 (١٢٩) القرار ٧٣/٢٢ .
 (١٣٠) Add. 1-3 , A/36/386 .
 (١٣١) Add. 1 , A/39/143 .
 (١٣٢) A/42/668 .

٢ - تحت مرأة أخرى جميع الدول على التقيد بدقة ، في علاقاتها الدولية . بالتزامها بيثاق الأمم المتحدة وعلى القيام ، تحديداً هذه الغاية . بما يلي :

(أ) الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، أو التدخل بجميع أنواعه . أو العدوان . أو الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ، أو اتخاذ تدابير للإكراه السياسي والاقتصادي تؤدي إلى انتهاك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها وأمنها ، فضلاً عن السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية :

(ب) الامتناع عن تأييد أو تشجيع أي من تلك الأفعال لأى سبب كان ، ونبذ ورفض الاعتراف بالحالات التي تنشأ نتيجة لأى عمل من تلك الأفعال :

(ج) السعي . عن طريق الاستخدام الأكثر فعالية للوسائل المنصوص عليها في الميثاق . إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والقضاء على بور الأزمات والتوتر التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين :

٣ - تطلب إلى جميع الدول ، ولا سيما الدول دائمة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، أن تأخذ خطوات فورية ترمي إلى ما يلي :

(أ) تعزيز نظام الأمن الجماعي واستعماله بفعالية على النحو المتوكى في الميثاق :

(ب) الوقف الفعلى لسباق السلاح وتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وتحقيقاً لهذه الغاية . إجراء مفاوضات جادة وهادفة وفعالة بغية تنفيذ التوصيات والمقررات الواردة في الوثيقة الخاتمة لدوره الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة^(١٢) ، والوفاء بالمهام ذات الأولوية المدرجة في برنامج العمل المبين في الفرع الثالث من الوثيقة الخاتمة :

٤ - تدعو جميع الدول ، ولا سيما الدول العسكرية الرئيسية والمملوكة للأعضاء في الأحلاف العسكرية ، إلى الامتناع ، وبصفة خاصة في الحالات الحرجة وفي مناطق الأزمات ، عن الأفعال التي ينشأ الفكر فيها في سياق المجاورة بين الشرق والغرب وتستخدم كوسيلة لممارسة الضغط على الدول والمناطق الأخرى أو تهديدها وزعزعة استقرارها . بما في ذلك الأنشطة والمناورات العسكرية :

٥ - تعرب عن اقتناعها بأنه ينبغي تشجيع الإزالة التدريجية للوجود العسكري للدول الكبرى وأحلافها العسكرية من مختلف أنحاء العالم :

وإذ تشير إلى إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(١٢٥) . وإعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول^(١٢٦) . وإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية^(١٢٧) .

وإذ ترحب بما نشأ ، في الآونة الأخيرة ، من مناخ موات في المجتمع الدولي ، وبما أحرز من تقدم في بعض المبادرات الهامة المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح . فضلاً عن حسم بعض بور الأزمات في العالم ،

وإذ تشجعها المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن إزالة فذانها المتوسطة المدى والأقصر مدى^(١٢٨) ، مما يمثل خطوة أولية في سبيل تخفيف الأسلحة النووية ،

وإذ تلاحظ أن التقدم المحرز في حل بعض المنازعات الإقليمية وتحفيظ حدة التوترات يتيح لمجتمع الأمم الدولي فرصة لأخذ خطوة لها شأنها نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين ،

وإذ ترحب أيضاً باستمرار العملية الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه على الرغم من العمليات والتطورات الإيجابية ، فإن أحکام الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي^(١٢٩) لم تتفق على النحو الكامل وأن العلاقات الدولية لا تزال تتسم بسياسة التنافس على مجالات النفوذ والسيطرة والاستغلال في أجزاء كثيرة من العالم ، وبمواصلة سباق التسلح ، لا سيما في مجال الأسلحة النووية . وخطر امتداده إلى الفضاء الخارجي . وبالالتجاء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والتدخل العسكري بجميع أنواعه والاحتلال الأجنبي . وبانتهاك استقلال البلدان وسلامتها الإقليمية .

وإذ يقلقها على نحو خاص عدم إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية في العالم التي تتضاعف فيها المسائل الأساسية الأعمق ذات الطبيعة الهيكلية بفعل العوامل الدورية والتي تزيد من تفاقم حالات عدم المساواة والظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية . مما يشكل في مجموعه تهديداً خطيراً للسلم والأمن العالميين ،

٦ - تكرر تأكيد صحة الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي . وتحث جميع الدول الإسهام بفعالية في تنفيذه :

(١٢٥) القرار ٣٦/١٣٢ ، المرفق .

(١٢٦) القرار ٣٧/١٠٠ ، المرفق .

(١٢٧) القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) .

١٤ - تدعى الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، على أساس الردود الواردة :

١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المعنون « استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي » .

الجلسة العامة ٧٣

٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨

٨٩/٤٣ - نهج شامل لتعزيز السلم والأمن الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

افتتاعاً منها بضرورة مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها على أساس تطبيق ميثاقها تطبيقاً كاملاً شاملاً بغية كفالة السلم والأمن الدوليين على أساس شامل يضم جميع الدول وجميع جوانب الترابط بينها ،

وإذ تعرب عن افتتاعها الشديد بأن كفالة السلم والأمن الدوليين تتطلب جهوداً منسقة وتعاوناً ويفتاً بين جميع الدول على أساس ميثاق الأمم المتحدة لحل القضايا ذات الأهمية الحاسمة في المجالات التالية : تزعزع السلاح ، وتسوية النزاعات والصراعات بالوسائل السلمية ، والتعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الدولي . وحماية البيئة . وحقوق الإنسان والحربيات الأساسية ،

وإذ تؤكد أن نظام الأمن المجسد في الميثاق هو الآية الأساسية التي لا غنى عنها للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو استعادتها ،

وإذ تؤكد من جديد أن كفالة السلم والأمن الدوليين على أساس شامل تتضمن أن تمثل جميع الدول امتثالاً تاماً لمبادئ القانون الدولي الأساسية ، لاسيما احترام سيادة الدول والمساواة بينها ، واستقلالها السياسي ، وسلامتها الإقليمية ، وعدم التدخل بجميع أنواعه فيشؤون الداخلية ، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ، وتقرير الشعب لصيرها . واحترام حقوق الإنسان وحربياته الأساسية ، والتعاون فيما بين الدول ، والامتثال بحسن نية لما أخذته على عاتقها من التزامات وفقاً للميثاق ،

٦ - تؤكد الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وفي التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح البشرية كلها :

٧ - تؤكد أن ثمة حاجة لزيادة تعزيز فعالية مجلس الأمن عند اضطلاعه بدوره الرئيسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين ، وتعزيز سلطة المجلس وقدرته على التنفيذ ، وفقاً للميثاق :

٨ - تكرر تأكيد ضرورة قيام مجلس الأمن ، لاسيما أصحابه الدائرين ، بضمان التنفيذ الفعلى لقراراته عملاً بأحكام الميثاق ذات الصلة :

٩ - تؤكد أنه لا يمكن تحقيق سلم وأمن دائمين في العالم بدون حل المشاكل الاقتصادية الدولية ، لاسيما مشاكل البلدان النامية ، وضمان النمو والتنمية المطردين للاقتصاد العالمي :

١٠ - ترى أن احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحربيات الأساسية في جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من ناحية ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، من ناحية أخرى ، يعزز كل منها الآخر :

١١ - تؤكد من جديد شرعية كفاح السعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي أو نظم الحكم العنصري . وحقها غير العابل للتصرف في تغير المصير والاستقلال . وتحت الدول الأعضاء على زيادة تأييدها لها وتضامنها معها ومع حركات تحريرها الوطني . وعلىتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لسرعة إكمال تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة^(١٣٩) والقضاء نهائياً على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري :

١٢ - تطلب إلى جميع الدول ، لاسيما أصحاب مجلس الأمن ، أن تتخذ تدابير مناسبة فعالة للعمل على تحقيق هدف جعل إفريقيا منطقة لا نووية ، من أجل تلقي ما تمله القدرة النووية لجنوب إفريقيا من خطر جسيم على الدول الأفريقية . وخاصة دول خط المواجهة ، وعلى السلم والأمن الدوليين :

١٣ - تؤكد من جديد أن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضرورة حتمية تمكن ، في إطار ظروف الترابط ، من تحقيق التنمية والاستقلال الكاملين لجميع الدول ، فضلاً عن احترام الأمن الحقيقي والسلم والتعاون في العالم . وتؤكد إيمانها الراسخ بأن الأمم المتحدة تتيح أفضل إطار للعمل على بلوغ تلك الغايات :